دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية اتخاذ القرار في ظل المعيار المحاسبي الدولي السابع -IAS 7-

د.شريط صلاح الدين
جامعة محمد بوضياف - المسيلة / الجزائر

ط د . حفاصة أمينة
جامعة محمد بوضياف - المسيلة / الجزائر

الملخص:

اهتمت هذه الدراسة بتسليط الضوء على إحدى أهم القوائم المالية التي تعدها المؤسسات وهي قائمة التدفقات النقدية، التي خصص لها لوحدها معيارا محاسبيا دوليا -IAS7 - لها من أهمية بالغة. فهي مصدر للمعلومات الخاصة بأنشطة المؤسسة التشغيلية، الإستثمارية والتمويلية والتي تعد وفقا للأساس النقدي، وهي القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها مستخدموا القوائم المالية في ترشيد قراراتهم وفي دعم عملية إتخاذ القرار، وذلك باعتبارها المصدر الرئيسي لإظهار الوضعية المالية الحقيقة للمؤسسة محل التقييم.

حيث توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتي كان أهمها أن؛ دور قائمة التدفقات النقدية يبرز في توفير معلومات مهمة عن سيولة المؤسسة من خلال النسب المالية المشتقة منها والمعتمدة في تقييم جودة التمويل (السيولة)، جودة الربحية وإبراز الكفاءة في سياسات التحصيل. هذه المعلومات هي من العناصر الأساسية التي يعتمد عليها الأطراف ذات الصلة في عملية إتخاذ القرارات المختلفة.

الكلمات المفتاحية: قائمة التدفقات النقدية- إتخاذ القرار- معيارمحاسبي دولي ias7.

Summary:

This study focused on highlighting one of the most important financial statements prepared by the institutions, namely the cash flow statement, which alone has an important international accounting standard. It is the source of information on the operational, investment and financing activities of the institution which are prepared according to the cash basis. This is the basis for the users of the financial statements to rationalize their decisions and support the decision making process.

The main findings of the study are :The role of the cash flow statement is to provide important information about the liquidity of the institution through its derivative financial ratios, which are based on the evaluation of the quality of financing (liquidity), the quality of profitability and the efficiency of collection policies. This information is an essential

إشكالية البحث :

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي :

"كيف يمكن لقائمة التدفقات النقدية أن تساهم في دعم عملية اتخاذ القرارات في ظل المعيار المحاسبي الدولي السابع IAS 7 ؟"

من السؤال الرئيسي السابق تنبثق الأسئلة الفرعية التالية :

- كيف يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي المالي السابع ؟
- ما طبيعة المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية ؟
- إلى أي مدى تساهم النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية إتخاذ القرارات ؟

فرضيات البحث :

من أجل معالجة إشكالية الدراسة يمكن إقتراح الفرضيات التالية كإجابات مؤقتة للأسئلة الفرعية سابقة الذكر :

- تقوم المؤسسة بإعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا للأصول المحاسبية الصافية.
- تحتوي قائمة التدفقات النقدية على معلومات محاسبية مفصلة تستخدم في عملية اتخاذ القرار.
- تساهم النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة المؤسسة و جودة أرباحها.

أهداف البحث :

تهدف الدراسة عموما لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها :

- التعرف على قائمة التدفقات النقدية و إظهار كيفية إعدادها بالطريقتين المباشرة و غير المباشرة؛
- عرض مختلف النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية و إبراز أهميتها في تقييم سيولة المؤسسة وجودة أرباحها؛
- بيان كيفية اتخاذ القرارات المناسبة من خلال ما توفره قائمة التدفقات النقدية من معلومات مفصلة و دقيقة تهم مختلف الأطراف المستفيدة منها.

أهمية البحث :

تظهر أهمية موضوع الدراسة من خلال :

- ✓ محاولة ربط قائمة التدفقات النقدية والنسب المستخرجة والمحسوبة على أساسها بعملية اتخاذ القرار؛
- ✓ التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بكل من قائمة التدفقات النقدية، المعلومة المحاسبية وإتخاذ القرار.

هيكل البحث :

لمعالجة الموضوع بطريقة تسمح لنا بالإلمام بجميع جوانبه وللإجابة على السؤال الإشكالية الطروحة؛ ارتأينا تقسيم الدراسة إلى:

المحور الأول: الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية.

المحور الثاني: السياق المفاهيمي لعمية إتخاذ القرار.

المحور الثالث: دور قائمة التدفقات النقدية في دعم عملية إتخاذ القرارات.

المحور الأول: الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية الأساسية الملزم إعدادها من طرف المؤسسة الاقتصادية، والتي تتميز بأنها تعد وفق للأساس النقدي الذي يوضع بالتفصيل حجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المؤسسة، في حين أن باقي القوائم المالية خصوصا قائمتي الدخل والمركز المالي التي تعد على أساس الاستحقاق الذي يخص الإيرادات والمصروفات سواء تم استلامها أو دفعها أو لا.

أولا: ماهية قائمة التدفقات النقدية

تعددت مفاهيم قائمة التدفقات النقدية نظرا لأهميتها وتعددت المداخل التي تناولتها، ومن هذه التعاريف نجد:

تعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها: "القائمة التي تتضمن المعلومات التي تمكن مستخدميها من التعرف على الكيفية التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية في توليد واستخدام النقدية"[1].

كما تعرف على أنها "تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة"[2].

"تمثل قائمة التدفقات النقدية الكشوفات المالية المعنية ببيان الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي، الذي ساعد في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة، كما تعرض الأثر النقدي الداخل والخارج لكافة العمليات والأنشطة التي تحدث في المؤسسة خلال السنة المالية"[3].

- حيث تنبع أهمية قائمة التدفق النقدي من دورها في توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل والميزانية العمومية. لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين. ويمكن إبراز أهمية الأخيرة في النقاط التالية[4]:

1- قائمة التدفقات النقدية لها أهمية خاصة، حيث أنها مفيدة للغاية في تقييم مدى السير المالي والسيولة المالية في المنشأة ومعرفة مدى مرونتها المالية حيث أنها تتصف بمجموعة من الخصائص تميزها عن القوائم المالية الأخرى وتجعلها أكثر شمولا؛

2- تعتبر مؤشر جيد على صدق ربحية المنشأة؛

3- مكملة لقائمة المركز المالي في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المشروع.

ثانيا: المعيار المحاسبي الدولي ((IAS7))

أ) هدف المعيار: يهدفIAS7 إلى الإفصاح، وتوفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها للمؤسسة بواسطة جدول التدفقات النقدية .

ب) نطاق المعيار: يركز المعيار على كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية، فقد أصبحت جميع المنشآت الآن مطالبة بتقديم قائمة التدفقات النقدية كأحد التقارير المالية الإلزامية عن الفترة المحاسبية[5].

ج) المفاهيم الأساسية:

-التدفق النقدي**"Cash flow"**: هو النقدية وما في حكمها الداخلية والخارجية

-تتضمن النقدية ''**Cash Comprises"**: النقدية المتاحة، الودائع الجارية

-ما في حكم النقدية **"Cash Equivalent"**: هي الإستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولةوالتي يسهل تحويلها إلى نقدية .

-أنشطة التشغيل**"Operating Activities"**: تتضمن بصفة أساسية الأنشطة المولدة للإيرادات والأنشطة الأخرى التي لا تدخل ضمن أنشطة الاستثمار والتمويل.

-أنشطة الاستثمار **"Investing Activities"**: هي الأنشطة المتعلقة بالاستحواذ أو التصرف في الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل ضمن الاستثمارات التي توصف بأنها في حكم النقدية.

-أنشطة التمويل "**Financing Activities**: وهي الأنشطة المتعلقة بالتغيرات في حجم أو مكونات حقوق الملكية، الممثلة لرأس المال والقروض.

ثالثا: تصنيفات قائمة التدفقات النقدية

توضح قائمة التدفقات النقدية كيفية تقسيم المتحصلات النقدية (المقبوضات) والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة على كل من أنشطة التشغيل، الإستثمار والتمويل.

1- التدفقات النقدية من أنشطة الإستغلال:

وتشمل الأثر النقدي لعمليات التي يتم معاملتها في قائمة الدخل وتتضمن عمليات بيع وشراء البضاعة، والمصروفات المختلفة التي تدفع في سبيل التشغيل. وهذه الأنشطة هي عمليات مستمرة، لذلك فإنه إذا تم تقدير النقدية المتوقعة من هذا النشاط لعدة سنوات فإن ذلك يشير إليه مدى ما تستطيع به أنشطة التشغيل توليد نقدية تزيد من استخداماتها[6].

-تتمثل الأنشطة التشغيلية في الأنشطة المرتبطة بالحصول على المستلزمات السلعية والخدمية والعمالة وأيضا تصريف السلع والخدمات[7].

2- التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار:

تضم الأنشطة الإستثمارية؛ الآثار النقدية للعمليات المتعلقة بمواد وممتلكات المنشأة المستخدمة في توليد الإيرادات والدخل خلال الفترة أو في المستقبل[8].

هي عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي لا تعتبر نقدية معادلة.

3- **التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:**

هي التدفقات النقدية المتعلقة بالحصول على الموارد من المالكين أو إعادتهم لهم، وهذا فيما يتعلق بالحصول على التمويل من المقرضين أو تسديد القروض لهم، يقصد بالأنشطة التمويلية بأنها عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والاقتراض بالمؤسسة[9].

تستخدم التدفقات النقدية من أنشطة التمويل كمؤشر لمدى توفر أو استخدام النقدية من خلال الأسهم والسندات والقروض، ومدى قيام الشركة بإجراء توزيعات أرباح على المساهمين.

الجدول الموالي يوضح لنا عناصر الأنشطة المكونة لجدول التدفقات النقدية، كما يلي:

الجدول رقم 1: عناصر الأنشطة المكونة لجدول التدفقات النقدية

الأنشطة	التدفقات النقدية	
	التدفقات النقدية الداخلة	**التدفقات النقدية الخارجة**
أنشطة الاستغلال	- مبيعات السلع والخدمات - الفوائد المستلمة - حصص الأرباح المستلمة - بيع (تظهير) الأوراق التجارية مقابل النقدية - مصاريف الإيرادات الأخرى غير المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية	- مشتريات البضاعة - الرواتب والأجور - الفوائد المدفوعة - شراء الأوراق التجارية نقدا - المصاريف الأخرى
الأنشطة الاستثمارية	- بيع عقارات ومعدات - بيع الاستثمارات المالية	- شراء عقارات ومعدات - شراء استثمارات مالية
الأنشطة التمويلية	- إصدار أسهم رأس المال - إصدار سندات	- شراء سندات الخزينة - دفع الديون (أصل الدين فقط)

المصدر: منير شاكر محمد، إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 144- 145.*

رابعا: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

1- الطريقة المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية

أوصى المعيار الدولي السابع (**IAS 07**) المنشآت بإتباع الطريقة المباشرة عند إعدادها لقائمة التدفقات النقدية، لما يمكن أن توفره هذه الطريقة من معلومات مفيدة عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، كما تسمى هذه الطريقة بطريقة قائمة الدخل حيث التعديل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي يشمل كل بنود قائمة الدخل ذات الصلة بالنشاط التشغيلي[10].

2- الطريقة غير المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية

هي أكثر الطرق شيوعا في الاستخدام العملي لبيان صافي التدفقات النقدية من العمليات، لأنه يسهل إعدادها، وهي تركز على الفرق بين صافي الربح وصافي التدفقات النقدية من العمليات.

وسنعرض في الجدول الموالي أهم أوجه الإختلاف بين الطريقتين:

الجدول رقم 2 : أوجه الإختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة

أوجه الاختلاف	الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة
1- المعلومات التي يتم الإفصاح عنها	يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية للتدفقات النقدية	يتم توضيح العلاقة بين البيانات المعدة على أساس الاستحقاق (صافي الدخل) والبيانات المعدة على أساس نقدي (التدفقات النقدية من التشغيل)
2- **الهدف**	إبراز المصادر الأساسية للتدفقات النقدية الداخلة من التشغيل وكذلك أوجه استخدامها الأساسية	إبراز العلاقة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من التشغيل
3- **معالجة البيانات**	تحويل الأقسام الرئيسية من الإيرادات والمصروفات إلى تدفقات نقدية وذلك بأخذ كل مصروف أو إيراد رئيسي على حدى ومعالجته بالتغيرات في الأصول أو الخصوم المتداولة والمرتبطة به	تحويل صافي الدخل إلى تدفقات نقدية بالأخذ في الحسبان المصروفات غير النقدية والأرباح والخسائر المتعلقة بأنشطة الاستثمار والتمويل وكذلك التغيرات في الأصول المتداولة والخصوم المتداولة

المصدر: طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (**أسس الإعداد والعرض والتحليل**)، الدار الجماعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 301.**

خامسا: النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

يبرز دور قائمة التدفقات النقدية في توفير معلومات مهمة عن سيولة المؤسسة من خلال النسب المالية المشتقة منها وإبراز الكفاءة في سياسات التحصيل.

1- النسب المالية المعتمدة في تقييم جودة التمويل (السيولة):

ترتبط قوة أو ضعف سيولة الشركة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا يعني هناك فائض نقدي يمكن إدارة الشركة من التوسع في باقي الأنشطة، أما إذا كان سالبا يعني أن الشركة تبحث عن مصادر لتمويل العجز ومن أهم النسب المفيدة في تقييم سيولة المنشأة ما يلي:

- **نسبة تغطية النقدية Cash Coverage**

= صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية/ جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

تدل هذه النسبة إذا كان ما تجلبه المنشأة من نقدية كافية لتغطية التزاماتها أم أنها بحاجة إلى تمويل خارجي كالاقتراض أو إصدار أسهم جديدة، وعند ما تكون هذه النسبة مرتفعة دل على أن المنشأة ليس لديها مشكلات في السيولة[11].

- **نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون Interest Paid Ratio**

= فوائد الديون / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

إن ارتفاع هذه النسبة مؤشر سيء وينبؤ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

- **نسبة التدفقات النقدية الضرورية**

= صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية / الديون المستحقة الاداء مدفوعات التأجير (قصير الأجل)

يعكس هذا المؤشر قدرة المنشأة على إنتاج النقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.

2- **نسب تقييم جودة الربحية:**

من أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول التدفقات النقدية للخزينة واستخدامها لتقييم ربحية المؤسسة ما يلي[12]:

- **نسب كفاية التدفق النقدي التشغيلي:** وهي حاصل قسمة التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي على الأساسية النقدية للإحتياجات. حيث توضح هذه النسب قدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وللإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل.

- **نسبة النقدية من النشاط التشغيلي:** هي حاصل قسمة صافي التدفقات النقدي التشغيلي على صافي الربح قبل الفوائد والضرائب؛ حيث توضح هذه النسبة قدرة وظيفة الاستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على خلق وتوليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتعكس هذه النسبة نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الاستحقاق.

- **نسبة العائدة على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:** والتي نتحصل عليها بقسمة صافي التدفق النقدي التشغيلي على صافي أصول المنشأة والتي توضح لنا علاقة التدفقات النقدية التشغيلية بإجمالي ممتلكات المؤسسة.

- **نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات:** هي نتاج قسمة إجمالي التدفقات النقدية للنشاط التشغيلي على صافي المبيعات. توضح هذه النسبة كفاءة سياسة الائتمان المتبعة وقدرة المؤسسة على تحصيل حقوقها من الزبائن وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيدا.

المحور الثاني: السياق المفاهيمي لعملية اتخاذ القرار

إن عملية اتخاذ القرار من المهام الجوهرية والوظائف الأساسية لمتخذ القرار، فمقدار نجاح أية مؤسسة يتوقف على قدرة وكفاءة متخذي القرارات وأساليب اتخاذها بما يضمن رشد القرارات وفاعليتها.

أولا-تعريف عملية إتخاذ القرار وخطواتها:

1- **تعريف عملية إتخاذ القرار**

يمكن تعريف عملية اتخاذ القرار بأنها "مجموعة خطوات شاملة ومتسلسلة تهدف إلى إيجاد حل لمشكلة معينة أو لمواجهة حالة طارئة أو موقف معين وذالك لتحقيق أهداف مرسومة" [13]

"هي عملية اختيار بديل واحد من بين مجموعة من البدائل الممكنة لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء العوامل البيئية والمواد المتاحة للمنظمة"[14].

2-**خطوات عملية إتخاذ القرار:**

تتضمن عملية اتخاذ القرارات عدد من المراحل التي يمر بها متخذوا القرارات للوصول إلى الحل الأنسب وتتلخص هذه المراحل فيما يلي:

- ✓ تحديد المشكلة
- ✓ تحديد البدائل المختلفة
- ✓ تقييم البدائل
- ✓ اختيار البديل الأفضل
- ✓ اتخاذ القرار

ثانيا: أنواع القرارات

إن عملية تصنيف القرارات لا تخضع لمعايير واعتبارات ثابتة، إذ ليس هناك معيار ثابت ومحدد يمكن على أساسه تقسيم القرارات وتصنيف أنواعها، ومن هذه التصنيفات نذكر:

1-تصنيف القرارات وفقا للوظائف الأساسية بالمنضمة؛ حيث نجد فيها:

قرارات تتعلق بالعنصر البشري، بالإنتاج، بالتسويق، وأخرى تتعلق بالتمويل.

2- تصنيف القرارات وفقا للمستوى الإداري، وتتضمن[15]:

القرارات الإستراتيجية، القرارات التكتيكية، القرارات التشغيلية.

3- تصنيف القرارات وفقا لظروف اتخاذها[16]:

قرارات في ظل التأكد التام: وهي قرارات تتخذ بعد توفر المعلومات المطلوبة عن المشكلة محل القرار، تكون لدى متخذ القرارات عدد من البدائل المتاحة ويتم اختيار البديل الذي يحقق أعلى عائد.

قرارات في ظل عدم التأكد: ومثل هذه القرارات لا توفر لمتخذها كل معلومات المطلوبة عن المشكلة محل القرار وغالبا ما تفرض ظروف عدم التأكد على متخذ القرار إتباع بعض الأساليب الرياضية والإحصائية لتحديد نسبة الاحتمالات المتوقعة من نتائج القرارات، والوصول إلى أحد البدائل المتاحة.

قرارات في ظل المخاطرة: يمتاز هذا النوع من القرارات بمعرفة متخذ القرار باحتمال حدوث حالات طبيعية مختلفة، فعلى متخذ القرار أن يقدر الظروف والمتغيرات المحتملة الحدوث في المستقبل ودرجة احتمال حدوثها.

ثالثا: القرار الرشيد

"يقصد بالقرار الرشيد هو ذلك القرار التي تتوفر فيه متطلبات العقلانية أو المعقولية في المضمون والمحتوى، إضافة إلى أنه قائم على أساس علمي ومدروس".

"هو ذلك القرار الذي يقوم على أساس مبدأ الرشد في التصرف". وتتمثل فكرة الرشد في مفاهيم عديدة وهي كما يلي[17]:

- الرشد الموضوعي: هو الرشد في اتخاذ القرار الذي يؤدي إلى تحقيق حالة مطلقة كالذي تسعى إليه العلوم التطبيقية.
- الرشد الذاتي: أكثر واقعية ويناسب العلوم الاجتماعية والإنسانية ذات البعد التطبيقي وهو ما ينطبق على مفهوم الفاعلية.
- الرشد الفني: هو الرشد الذي يتوافق فيه الأساليب العلمية المتبعة في الواقع العلمي مع متطلبات المشكلة المدروسة.
- الرشد الاقتصادي: يتمثل في بلوغ الحد الأقصى من مجموعة الأهداف الاقتصادية مع التركيز على جانب الكلفة والمنافع المادية المحققة.
- الرشد الاجتماعي: يعبر عن مستوى العلاقة بين أفراد التنظيم والقيم السائدة حيث تعتبر درجة التجانس والانسجام هي المعيار الدال على درجة الرشد.
- الرشد القانوني: يُعرف برشد القواعد والإجراءات التي تحكم سلوك أفراد التنظيم وتحديد الوجبات والمسؤوليات بينهم بحيث أن درجة الالتزام بها هو مؤشر للرشد.
- الرشد السياسي: هو الرشد الذي يرتبط ببناء هياكل صنع القرار في المنظمة من أجل زيادة فرص تقبل القرارات ونجاحها.

رابعا: الصعوبات التي تواجه عملية إتخاذ القرار

هناك العديد من الصعوبات التي تقف في سبيل متخذ القرار، ولعل أهمها[18] :

- عجز متخذ القرار عن تحديد المشكلة تحديدا واضحا ودقيقا.
- عدم قدرة متخذ القرار على تحديد الإلمام بجميع الحلول الممكنة للمشكلة.
- ضعف الثقة المتبادلة بين الرئيس والرؤوس.
- عدم وضع المهام وتوزيع المسؤوليات.
- تتميز القرارات بالتعدد والتغير المستمر والتدخل والعوامل العاطفية والانفعالات ونقص التوازن بين حاجات الأفراد وحاجات المنظمة والتعقيد داخل المنظمة، إضافة إلى وجود صراع فردي وتنظيمي داخل المؤسسات.

المحور الثالث: دور قائمة التدفقات النقدية في إتخاذ القرارات

أولا: العلاقة بين المعلومة المحاسبية و اتخاذ القرار

يمكن القول أن المحاسبة أسلوب لغوي وأداة اتصال باعتبارها نظاما للمعلومات الواجب إيصالها إلى مستخدمها والاستفادة منها في اتخاذ القرارات ومعالجة المشاكل العملية ذات العلاقة بالمعاملات المالية والتي تهم الفرد والوحدة والمجتمع، لذلك نجد أن هناك علاقة عضوية بين القرار ومصدره الأساسي للمعلومات وفي مقدمتها المعلومات المحاسبية إذ يمكن صياغتها وفق الشكل التالي[19]:

الشكل رقم 01: العلاقة بين المعلومات المحاسبية و اتخاذ القرار

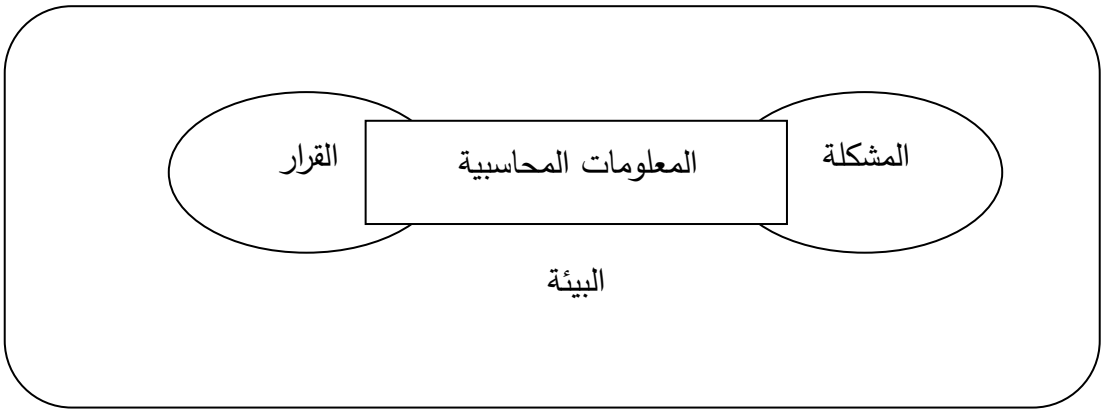

المصدر: كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، دار وائل للنشر، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2004، ص 302.

في ضوء ما تقدم من دراسة لمراحل عملية اتخاذ القرارات والظروف التي في ظلها تتخذ مختلف القرارات، يتبين الحاجة للمعلومات في مختلف المراحل سواء في مرحلة تحديد أو تحليل المشكلة، أو في وضع وتحديد البدائل الممكنة لحل هذه المشكلة أو في تقييم هذه البدائل.

يمكن للمعلومات المحاسبية أن تحسن اتخاذ القرار بعدة طرق[20]:

- ✓ تحدد المواقف التي تتطلب إجراءات من الإدارة؛
- ✓ تقدم المعلومات أساسا للاختيار بين البدائل المختلفة عن طريق تخفيض حالة عدم التأكد.

إن المعلومات المتعلقة بنتائج القرارات السابقة، تقدم تغذية عكسية قيمة يمكن استخدامها لتحسين القرارات المستقبلية.

ثانيا: دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات:

تسمح قائمة التدفقات النقدية التي يعدها المحاسبون في نهاية السنة المالية؛ بتتبع بصفة منتظمة تطور الوضعية المالية للمؤسسة من خلال معرفة حركة التدفقات النقدية (الداخلة والخارجة)، فإنطلاقا من المعلومات المحاسبية التي توفرها قائمة التدفقات النقدية يمكن لمتخذ القرار أن يقوم بوضع مجموعة من المؤشرات الهامة والاعتماد عليها لتقييم أداء المؤسسة واستخلاص النتائج عن فعاليات سياستها التشغيلية والتمويلية أو مركزها المالي بصورة عامة، وكشف مواطن القوة والضعف ومعالجة المشاكل التي تظهر في عملية التقييم إلى جانب إنشاء بعض العلاقات بين هذه المعلومات وإجراء المقارنات المختلفة التي تمكن من الكشف عن المشاكل المطروحة ومحاولة تداركها بتصور حل مبدئي، لذلك تلعب قائمة التدفقات النقدية دورا هاما في معالجة وتسيير بعض المشاكل التي تواجه متخذي القرارات.

تتمثل أفضل الوسائل والوثائق المجمعة للمعلومات محل الدراسة والمطلوبة من طرف متخذي القرارات والمسيرين في قائمة التدفقات النقدية التي يلزم على المحاسب إعدادها وتوفير مختلف البيانات من خلالها، حيث تتلخص أهداف هذه الأخيرة فيما يلي[21]:

- هدف جوهري ورئيسي يتمثل في تسهيل اتخاذ القرار من خلال لفت انتباه متخذ القرار وتوجيهه نحو مصدر المشكلة المطروحة؛
- تسهيل تقييم أداء المؤسسة عن طريق قياس نتائج أعمالها؛
- أداة اتصال بين المؤسسة ومستعملي المعلومات المحاسبية، كالمقرضين، المستثمرين، العملاء، البنوك؛

يمكن استخدام قوائم التدفقات النقدية في تقديم نسب السيولة والملاءة والمرونة المالية، حيث أن التقرير عن المعلومات التي توفرها القائمة له عدة فوائد من بينها[22]:

- المساهمة في تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وتحليل مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية موجبة.

- تستخدم كإحدى وسائل تقييم الأنشطة الاستثمارية واتخاذ قرارات الاستثمار.
- نظرا لاهتمام أصحاب المؤسسة بتوزيع الأرباح، فمعلومات التدفقات النقدية تعد مؤشرا أفضل من الأرباح المحاسبية، عند أخذ مسألة التوزيعات المستقبلية.
- تعد مؤشرا هاما ضد الخسائر المستقبلية، وأداة لإدارة خطر العملة الأجنبية.

الخاتمة:

مع زيادة حجم المؤسسات واتساع أعمالها أصبحت المعلومات التي توفرها كل من قائمتي الدخل والمركز المالي غير قادرة على تقديم الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة، ومن هنا برز دور قائمة التدفقات النقدية في توفير معلومات ملائمة ومفيدة عن أنشطتها المختلفة سواء التشغيلية، الإستثمارية أو التمويلية. هذه المعلومات هي من العناصر الأساسية التي يعتمد عليها الأطراف ذات الصلة في عملية إتخاذ القرارات المختلفة خاصة التمويلية منها، فلا تستطيع المؤسسة الإستثمار دون وجود مصادر تمويل كافية، أو توزيع أرباحها من دون وجود أرباح كافية تحققها استثماراتها.

نتائج الدراسة:

تتلخص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- يبرز دور قائمة التدفقات النقدية في توفير معلومات مهمة عن سيولة المؤسسة من خلال النسب المالية المشتقة منها والمعتمدة في تقييم جودة التمويل (السيولة)، جودة الربحية وإبراز الكفاءة في سياسات التحصيل. والتي تعتبر العناصر الأساسية التي يعتمد عليها الأطراف ذات الصلة في عملية إتخاذ القرارات المختلفة؛
- تعتبر قائمة التدفقات النقدية مكملة لقائمة المركز المالي في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاّك المشاريع، وهي صلة وصل بين قائمتي الدخل والميزانية؛
- أن قائمة التدفقات النقدية تساهم في تقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة من خلال توضيح حركة السيولة (الداخلة والخارجة)، إلى جانب ذلك تمكنها من التنبؤ بتدفقاتها النقدية المستقبلية التي تخدم كافة الأطراف المستخدمة لمعلوماتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة؛
- يعتبر صافي التدفق النقدي مؤشر جيد على صدق ربحية المؤسسة؛
- إن عملية اتخاذ القرار من المهام الجوهرية و الوظائف الأساسية لمتخذ القرار، فمقدار نجاح أية مؤسسة يتوقف على قدرة وكفاءة متخذي القرارات وأساليب اتخاذها بما يضمن رشد القرارات وفاعليتها.

قائمة المراجع:

[1]- محمد عباس بدوري وآخرون، **المحاسبة الإدارية**، دراسات الجدوى الاقتصادية، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، مصر، "دط"، 2009، ص 382.

[2]-إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي** (دروس وتطبيقات)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 222.

[3]-دريم كامل ، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص14.

[4]-زاهر عبد الرحيم عاطف، **إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق**، طبعة 1،دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ، 2008، ص 84- 85.

[5]-هيني قان جريوننج، **معايير التقرير المالية الدولية-دليل التطبيق**، الدار الدولية للاستثمار الثقافية، القاهرة، مصر، 2006، ص 53- 54.

[6]-محمد الرجبي، **تحليل القوائم المالية**، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 2013، ص 123- 124.

[7]- محمد عباس بدوي وأخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 390.

[8]- مؤيد خنفر، غسان المطارنة، **تحليل القوائم المالية -مدخل نظري وتطبيقي**-، الطبعة 1،دار المسيرة، عمان، الأردن، 2006، ص 197.

[9]- أمين لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2005، ص 286.

[10]- مؤيد خنفر، **مرجع سبق ذكره**، ص 200.

[11]-سوزان عطا درغام، **العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 07**، مذكرة ماجستير (منشورة)، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص 52.

[12]-شعيب شنوف، **المحاسبة الماليةوفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2016، ص 331.

[13] مؤيد خنفر، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

[14]- أحمد عبد الهادي شبير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص69.

[15]- حافظ عبد الكريم الغزالي، **أثر القيادة التحويلية على فاعلية عملية اتخاذ القرار في شركات التأمين الأردنية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان،الأردن، 2012، ص 38، 39.

[16]- نواف كنعان، **مرجع سبق ذكره**، ص255، 256.

[17]- مؤيد الفضل، **المنهج الكمي في اتخاذ القرارات الإدارية المثلى**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 46.

[18]- رافدة الحريري، **مهارات القيادة التربوية في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 241، 242.

[19]- كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، دار وائل للنشر، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2004، ص 302.

[20]- بول. ج. ستينبارت ومارشال رومني، تعريب د. قاسم إبراهيم الحسيني، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 37.

[21]- مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2009، ص 175.

[22]- محمود جمام وأميرة دباش، **أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 04، 2015، ص 71.

منير شاكر محمد، إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 144- 145.